RETHINKING
YEMEN'S ECONOMY

اليمن بين سندان الحرب ومطرقة فيروس كورونا

اقتصاد هش بمواجهة محن متصاعدة

وحدة الدراسات الاقتصادية في مركز صنعاء

أكتوبر/ تشرين الأول 2020

اليمن بين سندان الحرب ومطرقة فيروس كورونا

اقتصاد هش بمواجهة محن متصاعدة

وحدة الدراسات الاقتصادية
في مركز صنعاء

أكتوبر/ تشرين الأول 2020

تـم إعـداد هـذه الورقـة مـن قبـل مركـز صنعـاء للدراسـات الاسـتراتيجية، بالتنسـيق مـع شـركاء المشـروع ديـب روت للاستشـارات ومركـز البحـوث التطبيقيـة بالشـراكة مـع الشـرق (CARPO).

ملاحظـــة: تـم إنجـاز هـذه الوثيقـة بمسـاعدة ماليـة مـن الاتحـاد الأوروبـي وسـفارة مملكـة هولنـدا في اليمـن. التوصيـات الـواردة في هـذه الوثيقـة تعكـس حصـراً الآراء الشـخصية للمؤلف/المؤلفـون، وهـي لا تمثـل بالضـرورة آراء مركـز صنعـاء للدراسـات الإسـتراتيجية أو شـركة ديـب روت للاستشـارات أو مركـز البحـوث التطبيقيـة بالشـراكة مـع الشـرق (CARPO) أو أي أشـخاص أو منظمـات أخـرى ينتمـي إليهـا أي مـن المشـاركين في منتـدى رواد التنميـة. كمـا لا يمكـن اعتبـار محتويـات هـذه الوثيقـة بـأي حـال مـن الأحـوال معبـرة عـن مواقـف الاتحـاد الأوروبـي أو سـفارة مملكـة هولنـدا في اليمـن.

بتمويل مشترك من قبل
الاتحاد الأوروبي

Kingdom of the Netherlands

بائع يرتدي كمامة في سوق الطويل في كريتر، عدن، في 23 مايو/أيار 2020. // الصورة لمركز صنعاء، التقطها أحمد الشطيري

جدول المحتويات

جدول المحتويات 3

ملخص تنفيذي 4

هشاشة الاقتصاد اليمني قبل جائحة كوفيد19- 5

الاعتماد الاقتصادي الكامل على التحويلات والمساعدات الخارجية بعد غياب عوائد النفط 6

تعرض اليمن لصدمات اقتصادية نتيجة فيروس كورونا 10

تراجع التحويلات 10

نقص المساعدات الخارجية 13

الانكماش الاقتصادي والانهيار في تدفقات الإيرادات العامة 17

استنفاد احتياطيات البنك المركزي والانهيار الوشيك لقيمة الريال 19

الاضطرابات في سلاسل التوريد 20

التوصيات: 21

- *للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين* 21
- *للسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي* 22
- *للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وسلطات الأمر الواقع في صنعاء (جماعة الحوثيين المسلحة)* 2

ملخص تنفيذي

أدى انـدلاع الحـرب في اليمـن أوائل العام 2015 إلى توقف صادرات النفط على نطاق واسـع، ومـن حينـه تعتمـد البـلاد بشـكل شـبه كامـل على ثلاثة مصـادر خارجيـة رئيسـية لتأمين تدفقـات العمـلات الأجنبيـة وتحفيـز النشـاط الاقتصـادي: المسـاعدات الإنسـانية الأجنبية، والدعـم المالـي السـعودي المقـدم إلـى الحكومـة اليمنيـة، - والاكثـر أهميـة - التحويـلات الماليـة مـن المغتربيـن اليمنييـن الذيـن يعمـل معظمهـم في السـعودية. وكان لانتشـار جائحـة كورونـا تأثيـر سـلبي أدى إلـى انخفـاض في المصـادر الثلاثـة للعمـلات الأجنبيـة بشـكل كبير عـام 2020.

أسـفرت اسـتجابة السـعودية لجائحـة كورونـا التـي ترافقـت مـع هبـوط أسـعار النفـط إلى مسـتويات قياسـية عـن انكماشـات اقتصاديـة تاريخيـة وأدت إلـى خفـض الإنفـاق في المملكـة، مـا قـوض بدوره قدرة مئـات الآلاف من اليمنيين على العمل هناك وإرسـال الأموال إلـى وطنهـم. وحـدث هـذا بالتزامـن مـع تخفيضـات كبيـرة في دعـم المانحيـن الدولييـن لجهـود الإغاثـة في اليمـن واسـتنفاد البنـك المركزي اليمني في عـدن عملياً مبلـغ 2 مليار دولار أمريكـي التـي ضختهـا السـعودية عـام 2018.

كان نصـف سـكان اليمـن تقريبـا يعانـون مـن انعـدام الأمـن الغذائـي قبـل نشـوب النـزاع المسـلح الحالـي. سـرعت الحرب من وتيـرة الانهيار الاقتصـادي العام ودفعـت بملايين آخرين مـن اليمنييـن إلـى دائـرة الحاجـة لمسـاعدات غذائيـة طارئـة للبقـاء على قيد الحيـاة. هذا النقـص الحـاد حاليـاً في مصـادر العملات الأجنبية لـه آثار عميقة على قيمـة الريال اليمني وقـدرة البـلاد على تمويـل واردات الوقـود والسـلع الأساسـية، ومـن المرجـح أن يـؤدي إلـى تفاقـم الأزمـة الإنسـانية على نحو سـريع.

تقـدم هـذه الورقـة توصيـات مقترحـة للتخفيف مـن الآثار المترتبـة عن جائحـة كورنا على مصـادر التدفقـات النقديـة الأجنبيـة الرئيسـية لـكل مـن الفاعليـن واللاعبيـن الدولييـن والمحلييـن كاللأمـم المتحـدة وأصحاب المصلحـة الدولييـن الآخرين، السـعودية وغيرها من دول الخليـج، والحكومـة اليمنيـة المعتـرف بهـا دوليًـا وسـلطات الأمـر الواقـع في صنعـاء (جماعـة الحوثييـن المسـلحة/أنصار الله).

هشاشة الاقتصاد اليمني قبل جائحة كوفيد-19

تعد اليمن من أفقر البلدان وأقلها نمواً وأكثرها معاناة من انعدام الأمن الغذائي في الشرق الأوسط حتى قبل اندلاع الصراع. قبل العام 2014، كانت اليمن تستورد ما يصل إلى 90٪ من الغذاء ومعظم احتياجاتها من الأدوية والوقود،[1] وكانت نسبة البطالة مرتفعة للغاية إذ بلغت حوالي 45٪ بين الشباب،[2] بينما عانى نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي وحوالي 8,4 مليون من صعوبة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية.[3]

في سبتمبر/أيلول 2014، سيطرت جماعة الحوثيين المسلحة على العاصمة صنعاء، مما أدى إلى تدهور اقتصادي مطرد مع بدء الاستثمار الأجنبي الانسحاب من اليمن وتراجع المساعدات الدولية. أواخر عام 2014 اضطر صندوق الرعاية الاجتماعية، نتيجة نقص التمويل، إلى إيقاف برنامج التحويلات النقدية الذي يخدم أفقر شرائح المجتمع اليمني، ما حرم حوالي مليون ونصف المليون أسرة أي 9 ملايين شخص من مصدر دخلهم الأساسي.[4] لكن السبب الرئيسي وراء الانهيار الاقتصادي في اليمن خلال الحرب كان التعليق شبه الكامل لصادرات الهيدروكربونات في الفترة التي سبقت التدخل العسكري بقيادة السعودية والإمارات في الصراع أواخر مارس/آذار 2015 وبعده مباشرة.

قبل الصراع، مثلت صناعة النفط والغاز أكبر قطاعات التصدير في اليمن، حيث وفرت ما يقرب من 50٪ من احتياطيات النقد الأجنبي و50٪ إلى 60٪ من تمويل الموازنة العامة.[5] وبالتالي، أدى فقدان عائدات صادرات الهيدروكربونات إلى أزمة في المالية العامة والسيولة، ما إنعكس سلباً على موظفي القطاع العام إذ بحلول أغسطس/آب 2016، كان هناك حوالي 1,25 مليون موظف – وحوالي 7 ملايين شخص ممن يعيلون[6] – لا يتلقون رواتب منتظمة. وبحلول نهاية عام 2019 بلغت نسبة الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن حوالي 45٪، وقدرت الخسائر التراكمية في النشاط الاقتصادي بنحو 66 مليار دولار.[7] قدر البنك الدولي أن عدد اليمنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ارتفع من 48٪ عام 2014 إلى 70٪ في نهاية 2016.[8]

1) "الصواريخ والغذاء: أزمة الأمن الغذائي من صنع الإنسان في اليمن"، أوكسفام، ديسمبر/كانون الأول 2017، https://d1tn3vj7xz9fdh.cloudfront.net/s3fs-public/file_attachments/bn-missiles-food-security-yemen-201217-en.pdf، تم الاطلاع في 13 مايو/أيار 2020.

2) "الجمهورية اليمنية - إطلاق إمكانات النمو الاقتصادي"، البنك الدولي، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2015، http://documents.worldbank.org/curated/en/673781467997642839/Yemen-Republic-of-Unlocking-the-potential-for-economic-growth. تم الاطلاع في 18 أبريل/نيسان 2020.

3) "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2015"، ريليف ويب، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 22 ديسمبر/كانون الأول، 2014، https://reliefweb.int/report/yemen/2015-yemen-humanitarian-needs-overview، تم الاطلاع في 18 أبريل/نيسان 2020.

4) "مشروع التحويلات النقدية الطارئة"، اليونيسيف، اليمن، https://www.unicef.org/yemen/emergency-cash-transfer-project، تم الاطلاع في 17 يوليو/تموز 2020.

5) "مذكرة السياسة اليمنية رقم 2 - التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في المرحلة المبكرة ليمن ما بعد الصراع"، البنك الدولي، 23 مايو/أيار 2016، http://documents1.worldbank.org/curated/es/528701508409003246/pdf/120535-WP-P159636-PUBLIC-Yemen-Policy-Note-2-edited-final-clean.pdf، تم الاطلاع في 5 مايو/أيار 2020.

6) "اليمن: خطة الاستجابة الإنسانية يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2017"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 8 فبراير/شباط 2017، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-january-december-2017-enar، تم الاطلاع في 16 يوليو/تموز 2020.

7) "التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن، العدد 44 – أغسطس/آب 2019"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-socio-economic-update-issue-44-august-2019-enar، تم الاطلاع في 17 يوليو/تموز 2020.

8) "التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في المرحلة المبكرة من اليمن بعد الصراع"، البنك الدولي، 27 مايو/أيار 2014، https://documents.worldbank.org/curated/en/528701508409003246/Economic-fiscal-and-social-challenges-in-the-early-phase-of-a-post-conflict-Yemen، تم الاطلاع في 14 يوليو/تموز 2020.

مع غياب عوائد النفط وسط استمرار الطلب على المشتقات النفطية وواردات السلع الأساسية، اضطر البنك المركزي اليمني إلى تبني سياسة متهورة وقصيرة الأجل في التصرف بالنقد الأجنبي تقوم على سحب احتياطياته من النقد الأجنبي لحماية الريال، ما أدى إلى انخفاض احتياطي العملات الأجنبية للبلاد من 4,6 مليار دولار في سبتمبر/أيلول 2014 إلى 700 مليون دولار بحلول سبتمبر/أيلول 2016 عندما أصدرت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا قرارًا بنقل مقر البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن.[9] أدى نقل مقر البنك المركزي إلى انقسام المؤسسة إلى كيانين متنافسين منذ ذلك الحين من أجل السيطرة على السياسة النقدية وأنشطة القطاع المالي وتمويل الواردات. وقد أدى ذلك الانقسام إلى إعاقة الجهود المبذولة لمعالجة أزمة السيولة في القطاع المصرفي ووضع سياسات متماسكة للاستقرار الاقتصادي. نتيجة لذلك، شهد سعر صرف الريال اليمني انخفاضًا عامًا وتقلبات شديدة، حيث انخفض من 215 ريال يمني لكل دولار أمريكي في عام 2015 إلى أدنى مستوى له على الإطلاق بأكثر من 800 ريال يمني لكل دولار أمريكي بحلول أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2018، أي فقد حوالي ثلاثة أرباع قيمته. أما في بداية عام 2020، فقد بلغ سعر الصرف 582 ريال يمني لكل دولار أمريكي.

أدت الضغوط الهبوطية على الريال اليمني إلى ارتفاع حركة التضخم، حيث ارتفع معدل التضخم من حوالي 40٪ عام 2015 إلى حوالي 55٪ عام 2018.[10] وانخفضت نتيجة لذلك القوة الشرائية العامة أثناء الصراع، مما حد من الوصول إلى الغذاء والدواء، وتسبب في ارتفاع متوسط كلفة السلة الغذائية الشهرية للفرد بنسبة 112٪ تقريباً خلال الفترة 2015-2018.[11] وبحلول نهاية عام 2019، كان ما يقدر بنحو 75٪ من اليمنيين يقبعون تحت خط الفقر.[12]

الاعتماد الاقتصادي الكامل على التحويلات والمساعدات الخارجية بعد غياب عوائد النفط

منذ تعليق صادرات النفط أوائل العام 2015، أصبحت اليمن تعتمد تقريباً بشكل كامل على ثلاثة مصادر خارجية رئيسية لتأمين تدفقات النقد الأجنبي وتحفيز النشاط الاقتصادي: المعونات الإنسانية الخارجية، والدعم المالي السعودي للحكومة اليمنية، والتحويلات من المغتربين اليمنيين الذين يعمل معظمهم في دول الخليج. خلال الفترة ما بين 2015 و2019 تلقت اليمن حوالي 15 مليار دولار أمريكي من المساعدات الإنسانية، وأكثر من 2,5 مليار دولار من الدعم السعودي الذي تم توجيهه من خلال البنك المركزي اليمني بعدن للمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الضغوط الهبوطية

9) "اليمن بلا بنك مركزي: فقدان أساسيات الاستقرار الاقتصادي وتسريع المجاعة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، https://sanaacenter.org/publications/main-publications/55، تم الاطلاع في 11 أغسطس/آب 2020.

10) "نشرة الرصد الاقتصادي لليمن - خريف 2018"، البنك الدولي، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2018، https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-economic-monitoring-brief-fall-2018، تم الاطلاع في 28 أبريل/نيسان 2020.

11) "نشرة الرصد الاقتصادي لليمن - شتاء 2019"، البنك الدولي، 14 مارس/آذار 2019، https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-economic-monitoring-brief-winter-2019، تم الاطلاع في 1 مايو/أيار 2020.

12) "الصراع الذي طال أمده سيجعل اليمن البلد الأشد فقراً ..."، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 26 سبتمبر/ أيلول 2019، https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centre/news/2019/Prolonged_conflict_would_make_Yemen_poorest_country_in_world_UNDP.html، تم الاطلاع في 28 أبريل/نيسان 2020.

على قيمة الريال.[13] بلغ حجم المساعدات الخارجية لليمن أعلى مستوى له عام 2018 بقيمة حوالي 5,2 مليار دولار من المساعدات المعلن عنها.[14]

بعد فقدان إيرادات قطاع الهيدروكربونات، أصبحت التحويلات القادمة من الخارج المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي في البلاد وقدمت دعماً حيوياً على مستوى تقليص العجز في ميزان المدفوعات والتخفيف من أزمة الأمن الغذائي. وقد بلغ متوسط المبلغ السنوي للتحويلات المالية المحولة عبر الشبكات المالية الرسمية خلال فترة النزاع 3,4 مليار دولار أمريكي.[15] قد يكون المبلغ الحقيقي للتحويلات أكبر بكثير، نظرًا لضعف قدرة القطاع المصرفي اليمني الرسمي على جذب تحويلات المغتربين وميل هؤلاء لا سيما المقيمين منهم في الخليج إلى الامتناع عن إرسال أموالهم عبر القطاع المصرفي الرسمي لتجنب العقوبات المرتبطة بوضعهم الوظيفي الذي قد يمثل مخالفات لقوانين العمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

خلال عامي 2015 و2016، مولت تلك التحويلات أكثر من 50٪ من واردات السلع الغذائية وغير الغذائية كمعدل وسطي.[16] يقدر مركز صنعاء أن دعم النقد الأجنبي والتحويلات المالية مجتمعة منذ بداية الصراع قد شكلت أكثر من 70٪ من إجمالي تدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد.[17]

13) بلغ إجمالي الالتزامات لليمن بين عامي 2015 و2019 ما قيمته 15,085,277,760 دولار أمريكي. "اليمن - خدمة التتبع المالي"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2020، تم الاطلاع في 28 أبريل/نيسان 2020.

14) المرجع نفسه.

15) التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2016. تقديرات التحويلات الثنائية للبنك الدولي للأعوام 2017 و2018 و2019، https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data، تم الاطلاع في 28 أبريل/نيسان 2020.

16) "التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن، العدد 32 - فبراير/شباط 2018"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU32_English_Final.pdf، تم الاطلاع في 21 أبريل/نيسان 2020.

17) قدر إجمالي المعروض من النقد الأجنبي لليمن عام 2018 بـ 11.11 مليار دولار، وكانت مصادر النقد الأجنبي كالتالي: 1.305 مليار دولار من الصادرات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية، و2.9 مليار دولار من تحويلات المغتربين (نشرة الرصد الاقتصادي لليمن - شتاء 2019، 14 مارس/آذار 2019)، و356 مليون دولار من المدفوعات الفعلية المخصصة لتمويل واردات السلع الأساسية من الوديعة السعودية المقدمة إلى البنك المركزي اليمني في عدن (https://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/6976)، و1.2 مليار دولار دفعتها السعودية و الإمارات العربية المتحدة لتمويل الرواتب العسكرية للأجهزة العسكرية والأمنية الحكومية اليمنية، و180 مليون دولار قيمة الدعم بالمشتقات النفطية للحكومة اليمنية، (https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20200609_acaps_yemen_analysis_hub_end_of_saudi_financial_support_to_yemen_scenarios.pdf) و5.17 مليار دولار من المساعدات الإنسانية (https://fts.unocha.org/appeals/657/summary).

من أجل حساب نسبة التحويلات والمساعدات الخارجية من إجمالي المعروض من النقد الأجنبي في عام 2018، تم تعديل قيمة الوديعة السعودية البالغة حوالي 2.2 مليار دولار لتعكس فقط المبلغ المسحوب فعليًا لتمويل خطابات الاعتماد الخاصة بالمستوردين، في حين تم تعديل المبلغ الإجمالي للمساعدات الإنسانية الأجنبية (المقدرة بـ 5.17 مليار دولار) لتعكس فقط أموال المساعدات الإنسانية التي تتدفق مباشرة إلى اليمن (تقدرها منظمة ACAPS بـ 2.6 مليار دولار) بالإضافة إلى قيمة المساعدات الخارجية لتمويل الموردين الدوليين لاستيراد السلع إلى اليمن. يمكننا تقدير أن 40% من إجمالي المساعدات الإنسانية (أي 40% من 5.17 مليار دولار) حوالي 2 مليار دولار قد تم تخصيصها لتغطية نفقات تشغيل المنظمات الإنسانية والمبلغ المتبقي وهو 3.12 مليار دولار هو المبلغ الفعلي المتدفق مباشرة إلى اليمن أو لدعم الواردات إلى اليمن. بعد أخذ كل هذه الأمور في الاعتبار شكلت التحويلات المالية وجميع مصادر الدعم الأجنبي بما في ذلك الوديعة السعودية ومدفوعات النقد الأجنبي الأخرى 70%على الأقل من إجمالي مصادر معروض النقد الأجنبي.

الشكل (1): تدفقات النقد الأجنبي إلى اليمن

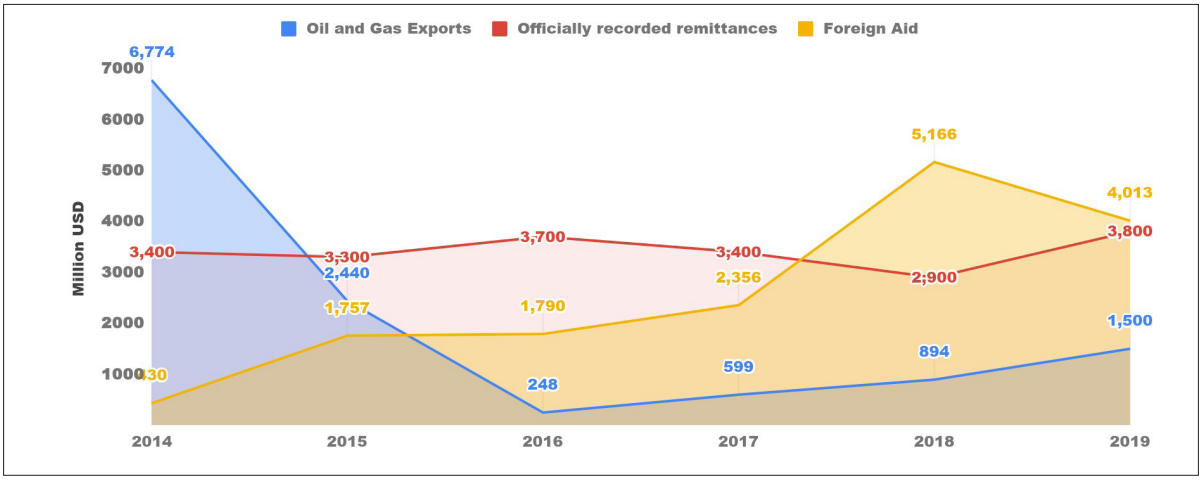

المصادر: التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني 2015:[18] التحديثات الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، العدد 32، فبراير/شباط 2018:[19] اليمن – خدمة التتبع المالي – مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية:[20] تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية في اليمن – شتاء 2019:[21] تقديرات البنك الدولي [22]

لعبت كل من المساعدات الخارجية والتحويلات المالية للمغتربين دورًا مهماً للغاية في تخفيف المعاناة الاجتماعية والاقتصادية وتحفيز النشاط الاقتصادي في اليمن أثناء الحرب. زادت نسبة تدفقات التحويلات المسجلة رسمياً كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من حوالي 10٪ قبل الصراع إلى ما يقرب من 20٪ عام 2016 ونحو 24 ٪ عام 2017.[23] لكن هناك نقص في الإحصاءات الموثوقة لقياس مدى تحفيز المساعدات الخارجية للنشاط الاقتصادي العام في اليمن، رغم ذلك فقد لعب الدعم النقدي وغير النقدي (مثل التحويلات النقدية الاجتماعية، والقسائم الغذائية، والمساعدات الغذائية العينية، وبرامج النقد مقابل العمل، والمساعدة اللوجستية) من المنظمات غير الحكومية الدولية دورًا هاماً في تحفيز العرض والطلب في الاقتصاد اليمني. أفادت اليونيسف أن مشاريعها للحوالات النقدية الطارئة في اليمن وفرت المساعدات النقدية لـ 1,5 مليون أسرة مستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية، حيث استفاد منها 9 ملايين شخص بين أغسطس/آب 2017 ونهاية عام 2019.[24] وخلال عامي 2018 و2019، أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توظيف حوالي 364 ألف يمني (لفترات مؤقتة) في برامج النقد

18) "التقرير السنوي 2015"، بنك التسليف التعاوني والزراعي، https://www.cacbank.com.ye/uploads//%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%202015(1).pdf، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

19) "التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن، العدد 32 - فبراير/شباط 2018"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU32_English_Final.pdf، تم الاطلاع في 21 أبريل/نيسان 2020.

20) "اليمن - خدمة التتبع المالي"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2020، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

21) "نشرة الرصد الاقتصادي لليمن - شتاء 2019"، البنك الدولي، 14 مارس/آذار 2019، https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-economic-monitoring-brief-winter-2019، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

22) تقديرات البنك الدولي، تدفقات تحويلات المهاجرين 2017-2019، https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

23) "التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن، العدد 32 - فبراير/شباط 2018"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU32_English_Final.pdf، تم الاطلاع في 21 أبريل/نيسان 2020.

24) "مشروع التحويلات النقدية الطارئة"، اليونيسف، اليمن،, https://www.unicef.org/yemen/emergency-cash-transfer-project، تم الاطلاع في 17 يوليو/تموز 2020.

مقابل العمل.[25] كما قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لحوالي 13 مليون مستفيد بشكل شهري بدءا من أبريل/نيسان 2020.[26]

توفر المحصلة النهائية للمساعدات الخارجية مجموعة واسعة من الفوائد حيث أنها توزع على جوانب الاقتصاد المختلفة وتولد آلاف الوظائف. كما توفر هذه المساعدات مصدراً هاماً للدخل لملايين اليمنيين، خاصة الأشد ضعفاً وفقراً، وتحفز النشاط الاقتصادي بخلق شريان حياة للقطاع الخاص والقطاع المالي ومنظمات المجتمع المدني والعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على الاستمرار في عملها والصمود خلال الحرب. من الصعب تحديد الفوائد التي حصلت عليها الشركات والمؤسسات نتيجة المساعدات، إلا أنه يمكن ملاحظة بعض هذه الفوائد بسهولة على صعيد مشاركة القطاع الخاص على الأرض مع الشركاء ومقدمي السلع والخدمات والمنفذين والمقاولين في المشاريع المرتبطة بالمساعدات. على سبيل المثال، تتلقى البنوك اليمنية وتدير أموال المساعدات نيابة عن المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة، ما لعب دورا هاماً للغاية في تحسين مستوى السيولة لديها (البنوك) ومكنها من تنفيذ مشاريع المساعدات النقدية أو العمل كوكيل أو وسيط لتمويل عملية استيراد المساعدات والسلع الغذائية وغير الغذائية.

قدرت منظمة مشروع تقييم القدرات (ACAPS)، وهي منظمة متخصصة في بحث وتقييم الاحتياجات الإنسانية، أن نصف الدعم المقدم لليمن البالغ 5,2 مليار دولار عام 2018 قد خصص لموردي المساعدات عبر آليات التخليص الدولية لاستيراد الأدوية والمواد الغذائية ومستلزمات الطوارئ، ودفع مرتبات/مكافآت موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية المقيمين خارج اليمن، بينما ضُخ المبلغ المتبقي مباشرة في الاقتصاد اليمني كأموال مساعدات إنسانية عبر النظام المالي اليمني.[27] وقد ساهم ذلك في تخفيف الضغوط على الريال. علاوة على ذلك، تساعد الخدمات المقدمة من خلال مشاريع المساعدات في دعم تكاليف المعيشة، بينما يساهم الدخل النقدي في زيادة قدرة الأفراد والأسر على الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه.

25) "حقائق سريعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليمن 2019"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1 يناير/كانون الثاني 2020، https://reliefweb.int/report/yemen/undp-yemen-2019-fast-facts، تم الاطلاع في 29 أبريل/نيسان 2020.

26) "اليمن"، برنامج الغذاء العالمي، http://www.wfp.org/countries/yemen، تم الاطلاع في 29 أبريل/نيسان 2020.

27) "تقلبات الريال اليمني: المسببات والأثر"، مؤسسة منظمة مشروع تقييم القدرات، 29 يناير/كانون الثاني 2020، https://www.acaps.org/special-report/volatility-yemeni-riyal-drivers-and-impact، تم الاطلاع في 13 مايو/أيار 2020.

تعرض اليمن لصدمات اقتصادية نتيجة فيروس كورونا

تراجع التحويلات

كان لانتشار فيروس كورونا عواقب اقتصادية وخيمة على اليمن تمثل أبرزها في الانخفاض الكبير للتحويلات التي يرسلها المغتربون اليمنيون. ففي شهر أبريل/نيسان 2020، قدر البنك الدولي الانخفاض في تدفقات التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 19,6٪، (من 58 مليار دولار عام 2019 إلى 47 مليار دولار عام 2020) وذلك بسبب تفشي فيروس كورونا[28] يمكن إرجاع الانخفاض في التحويلات إلى حقيقة أن فيروس كورونا والاستجابات الحكومية لمحاولة احتواء انتشاره قد أحدث اضطرابات هائلة في النشاط الاقتصادي وقلص الطلب على العمالة في جميع أنحاء العالم.

قدر عدد اليمنيين المغتربين العاملين في الخارج عام 2018 بنحو 1,2 مليون يمني، يعمل حوالي 85٪ منهم في دول الخليج من بينهم 90٪ في السعودية.[29] بناءً على التحليل المالي ومقابلات أجرتها مع 30 مغتربا يمنيا، تتوقع الوحدة الاقتصادية لمركز صنعاء انخفاضا بنسبة 40٪ - 60٪ في تحويلات المغتربين هذا العام. يُعزى هذا بشكل أساسي إلى الأزمات الاقتصادية في الخليج الناتجة عن إجراءات التخفيف من انتشار فيروس كورونا، وانخفاض أسعار النفط العالمية، وضعف آليات المواجهة المتاحة للمغتربين اليمنيين والذين ينتمي معظمهم إلى قوة العمل الهامشية وبالتالي يكونون أقل حصانة في ظل التنافس المتزايد في أسواق العمل الخليجية بسبب انخفاض الطلب على العمالة الوافدة.[30] ومع توقع حدوث أزمة اقتصادية مطولة وانتعاش في البلدان المضيفة ستكون التحويلات عرضة لمزيد من الضغوط الهبوطية. وقدرت الأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2020 أن اليمن قد يشهد في الأشهر اللاحقة انخفاضًا في التحويلات بنسبة 70٪.[31]

يعاني المغتربون اليمنيون ولا سيما المقيمون في دول مجلس التعاون الخليجي من صدمة مزدوجة بسبب فيروس كورونا، الجانب الأول منها تمثل في الإجراءات التقييدية التي أدت إلى انهيار الأعمال والركود الاقتصادي العام. انتشر فيروس كورونا في أجزاء كثيرة من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت السعودية أكبر عدد من الحالات بين تلك الدول.[32] وفي محاولة لاحتواء الوباء، فرضت السلطات السعودية حجرا صحيا كاملا أو جزئيا، وحظر تجول صارم، وحظر سفر. أدى ذلك إلى وقف العديد من الأنشطة التجارية، وشل الطلب على العمالة. في 6 أبريل/نيسان، فرضت الحكومة السعودية حظر

28) "البنك الدولي يتوقع أحد انخفاض في التحويلات في التاريخ الحديث"، البنك الدولي، 22 أبريل/نيسان 2020، https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history، تم الاطلاع في 13 مايو/أيار 2020.

29) "اليمن: توجيه حوالات المغتربين اليمنيين والعاملين في الخارج نحو التنمية "، منظمة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة، أغسطس/آب 2014، https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/y1-1.pdf، تم الاطلاع في 29 أبريل/نيسان 2020.

30) "التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن، العدد 47 - أبريل/نيسان 2020"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 30 أبريل/نيسان 2020، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-socio-economic-update-issue-47-april-2020-enar، تم الاطلاع في 13 مايو/أيار 2020

31) "تسعة أشياء يجب معرفتها عن اليمن الآن"، الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، 20 أبريل/نيسان 2020، https://unocha.exposure.co/nine-things-you-need-to-know-about-yemen-right-now، تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020.

32) "لوحة معلومات فيروس كورونا، السعودية"، منظمة الصحة العالمية، https://covid19.who.int/region/emro/country/sa، تم الاطلاع في 16 يوليو/تموز 2020.

تجول لمدة 24 ساعة في أربع مدن سعودية كبرى (الرياض وجدة ومكة والمدينة) موطن غالبية العمال اليمنيين المغتربين،[33] بينما طبقت سلسلة إجراءات وقائية ضد فيروس كورونا في المدن الأخرى. وبدأت السلطات السعودية اعتبارًا من 30 أبريل/نيسان برفع التدابير التقييدية للوقاية من فيروس كورونا تدريجياً ورفع حظر التجول بالكامل اعتبارًا من 21 يونيو/حزيران وسمحت للشركات بإعادة فتح أبوابها وخففت قيود السفر على الرغم من تسجيل حالات إصابة جديدة بفيروس كورونا. وحتى 11 أغسطس/آب، كانت المملكة قد سجلت 289,947 حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا منها 3,199 حالة وفاة.[34] سيسمح تخفيف القيود في السعودية بتحسن قيمة التحويلات المالية إلى اليمن إلى حد ما، كون العديد من المغتربين اليمنيين سيكونون قادرين على العودة إلى العمل مع إعادة فتح قطاعي البناء والتجزئة وإعادة فتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الجانب الثاني للصدمة فهو الانخفاض في الطلب العالمي على النفط خلال أزمة كوفيد-19 الذي أثر سلباً على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تقلص الطلب على النفط بمقدار 29 مليون برميل يومياً في شهر أبريل/نيسان وحده.[35] أدى هذا إلى انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية إذ انهار سعر برميل النفط من 53 دولارًا للبرميل أوائل فبراير/شباط إلى أقل من 17 دولارًا منتصف أبريل/نيسان. وبحلول نهاية يونيو/حزيران، كان سعر النفط قد انتعش نوعاً ما مسجلاً حوالي 39 دولارًا للبرميل.[36] أدى ذلك إلى انكماش اقتصادي وخلق عجزا كبيرا في الموازنات المالية لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي المعتمدة على النفط، حيث قدر صندوق النقد الدولي أن دول مجلس التعاون الخليجي ستتعرض لانكماش اقتصادي بنسبة 2,7٪ في ناتجها المحلي الإجمالي خلال عام 2020.[37] وفي الربع الأول من العام 2020 وحده، عانت السعودية من عجز قُدر بنحو 9 مليارات دولار في موازنتها بسبب انخفاض إيراداتها بنسبة 22٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.[38] كما خفضت السعودية من إنتاجها النفطي الذي بلغ ذروته في أبريل/نيسان بمعدل 12 مليون برميل يوميًا، إلى 7,5 مليون برميل يوميًا لشهر يونيو/حزيران، على الرغم من أن هذا لم يكن كافٍ للتعويض عن صدمة الطلب قصير الأجل في عمليات الإغلاق. وتتوقع وزارة المالية السعودية اقتراض 58 مليار دولار أمريكي خلال العام 2020 لتغطية عجز موازنتها.[39]

33) "حظر تجول لمدة 24 ساعة في الرياض وجدة ومدن أخرى"، عرب نيوز، 6 أبريل/نيسان 2020، https://www.arabnews.com/node/1654376/saudi-arabia، تم الاطلاع في 2 يوليو/تموز 2020.

34) "لوحة معلومات فيروس كورونا، السعودية"، منظمة الصحة العالمية، https://covid19.who.int/region/emro/country/sa، تم الاطلاع في 16 يوليو/تموز 2020.

35) جنيفر جانا، "الطلب على النفط سيتقلص بمقدار 29 مليون برميل يوميًا في أبريل حسب وكالة الطاقة الدولية"، ذا ناشيونال، 16 أبريل/نيسان 2020، https://www.thenational.ae/business/energy/oil-demand-to-shrink-by-29-million-barrels-per-day-in-april-iea-says-1.1006392، تم الاطلاع في 5 مايو / أيار 2020.

36) "نفط خام غرب تكساس الوسيط الخام"، موقع https://www.barchart.com/futures/quotes/CLG20، Barchart.co، تم الاطلاع في 10 أغسطس/آب 2020.

37) "التوقعات الاقتصادية الإقليمية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، صندوق النقد الدولي، أبريل/نيسان 2020، https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/REO/MCD-CCA/2020/April/English/mreo0420-full-report.ashx?la=en، تم الاطلاع في 22 أبريل/ نيسان 2020.

38) "السعودية تصدر تقرير أداء الميزانية للربع الأول"، العربية، 29 أبريل/نيسان 2020، https://english.alarabiya.net/en/business/economy/2020/04/29/Saudi-Arabia-releases-Q1-budget-performance-report-deficit-at-about-9-bln، تم الاطلاع في 5 مايو/أيار 2020.

39) "رصد الشرق الأوسط الاقتصاد،" مؤسسة PWC، 1 يونيو/حزيران 2020، https://www.pwc.com/m1/en/publications/economy-watch/pdf/me-economy-watch-june-2020.pdf، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

زاد تعليق السعودية لمناسك الحج والعمرة (لمن يعيشون خارج المملكة)، التي كانت تجتذب حوالي 9,3 مليون زائر[40] وتدر حوالي 10 مليار دولار للمملكة كل عام،[41] من الخسارة في الإيرادات. أدى هذا الانكماش الاقتصادي إلى انخفاض فرص العمل لكل من المواطنين السعوديين والأجانب وزيادة تكاليف المعيشة. في 11 مايو/أيار، أعلنت السعودية عن العديد من السياسات المالية شملت زيادة ضريبة القيمة المضافة بمقدار ثلاثة أضعاف، وهي سياسة من المتوقع أن تولد 27 مليار دولار أمريكي في إجمالي الإيرادات في عام 2020.[42]

عند بداية تفشي فيروس كورونا، اتخذت السلطات السعودية تدابيراً للتخفيف من الأثر الاقتصادي السلبي للأزمة، لكن هذه التدابير لم تخفف من الأثر المالي على العمال الأجانب.أعلنت الرياض في مارس/آذار عن حزمة تدابير بقيمة 32 مليار دولار، 18,7 مليار دولار منها لدعم القطاع الخاص و2,39 مليار دولار لدفع 60٪ من رواتب الموظفين (السعوديين فقط وليس الأجانب)، لمدة ثلاثة أشهر.[43] تضمنت الاستجابة السعودية المتعلقة بالتوظيف للتصدي لفيروس كورونا أيضًا تدابير تمنح أصحاب العمل الحق في التفاوض مع العمال الأجانب حول خفض الأجور لتتماشى مع عدد ساعات العمل الفعلي لهم، ومنح الموظفين إجازة غير مدفوعة الأجر أو إجازة استثنائية. بدأت المديرية العامة للجوازات السعودية في مارس/آذار بتجديد الإقامات مجانًا لجميع العمال الوافدين الذين تنتهي تصاريحهم بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2020، مع تمكين أصحاب العمل من استرداد قيمة تأشيرات العمل غير المستخدمة. ومع ذلك لم تعلن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية حتى الآن عن أي تخفيف في إجراءات خطة السعودة التي تهدف إلى سعودة العديد من المهن، وتضمنت قيودًا وزيادة في التكاليف على الأجانب العاملين في القطاع الخاص.[44]

بالرغم من عدم توفر البيانات الموثوقة، ساعدت المقابلات التي أجراها مركز صنعاء مع 30 مغتربا يمنيا[45] يعملون في السعودية وغيرها من دول الخليج في تقييم الوضع بشكل أفضل، إذ أفاد معظم هؤلاء المغتربون أنهم تأثروا بتدابير الإغلاق بسبب جائحة كورونا والتوقف المؤقت للأنشطة في معظم قطاعات العمل. يعمل العمال اليمنيون تحديداً إلى حد كبير في القطاع غير الرسمي والأعمال ذات الأجر اليومي، مما يجعلهم معرضين بشدة لفقدان الدخل أو التسريح من العمل أو الترحيل القسري بسبب انتهاك قواعد الحجر الصحي. بالمقارنة، أفاد اليمنيون العاملون بعقود عمل ثابتة بأنهم أُجبروا على قبول خصم 30٪ - 40٪ من رواتبهم، أو أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، أو إجازة استثنائية. أصبح العديد من العمال اليمنيين الذين لا يملكون المدخرات مثقلين بالديون بشكل متزايد وغير قادرين على إيجاد وظائف جديدة.

40) "موقع وزارة الحج والعمرة"، https://www.haj.gov.sa/ar/InternalPageCategories/Details/49، تم الاطلاع في 23 أبريل/نيسان 2020.

41) "50 مليار ريال إيرادات متوقعة من موسم الحج بحلول عام 2030 "، العربية، 19 أغسطس/آب 2018، https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2018/08/19/50-مليار-ريال-إيرادات-متوقعة-من-موسم-الحج-بحلول2030-، تم الاطلاع في 23 أبريل/نيسان 2020.

42) "رصد الشرق الأوسط الاقتصاد،" مؤسسة PWC، 1 يونيو/حزيران 2020، https://www.pwc.com/m1/en/publications/economy-watch/pdf/me-economy-watch-june-2020.pdf، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

43) "الاستجابة لأزمة فيروس في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 9 يونيو/حزيران 2020، https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries/، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

44) "القوى اليمنية العاملة المغتربة تحت التهديد: الدور الحيوي للتحويلات المالية في الحد من الانهيار الاقتصادي"، إعادة تصور إقتصاد اليمن، 31 مايو/ايار 2019، https://devchampions.org/publications/white_papers/Yemens_ExpatriateWorkforce_UnderThreat، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

45) أجرى الباحثون مقابلات مع مغتربين يمنيين بين شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار 2020، 80% منهم يعملون في السعودية و20% المتبقية في دول الخليج الأخرى مثل الإمارات وقطر والبحرين.

يمتلك حوالي أربعة من كل خمسة عمال يمنيين في الخليج مهارات محدودة ومستوى تعليم متواضع، وبالتالي فإنهم من ذوي الدخل المنخفض[46] وقد يكونون بحاجة إلى مساعدة إنسانية للتغلب على ظروف العمل السيئة في حين تحرم أسرهم داخل اليمن من دخل هي في أمس الحاجة إليه للبقاء على قيد الحياة، حيث يقدر البنك الدولي أن واحدًا من كل عشرة يمنيين يعتمد بالكامل على التحويلات المالية لتلبية الاحتياجات الأساسية.[47] واجه العمال المغتربون أيضًا صعوبات في العودة إلى ديارهم إذ شملت القيود المتعلقة بفيروس كورونا إغلاق الحدود البرية مع اليمن خلال شهري مارس/اذار وأبريل/نيسان، كما منعت هذه الضوابط الحدودية اليمنيين الذين سافروا إلى اليمن من العودة إلى العمل في السعودية. اعتبارًا من أوائل يونيو/حزيران، أعلنت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا أن المغتربين اليمنيين يمكنهم العودة إلى ديارهم بعد خضوعهم لفحص فيروس كورونا، ولكن نظراً لعدم توفر الفحوص أعلنت السلطة المحلية بسيئون في أواخر يونيو/حزيران أن العديد من المغتربين اليمنيين قد عادوا إلى ديارهم عبر منفذ الوديعة الحدودي مع السعودية دون إجراء الفحص.[48]

نقص المساعدات الخارجية

في خضم التركيز على فيروس كورونا، لم تعد خطة التمويل الإنساني لليمن خلال العام 2020 أولوية للمانحين الدوليين. وقد استضافت السعودية، بعد تأجيلات عدة، مؤتمرا رفيع المستوى عبر الفيديو لإعلان التبرعات لدعم اليمن في الثاني من يونيو/حزيران، تعهد المانحون خلاله بمبلغ 1,35 مليار دولار أمريكي وهو أقل بكثير من المبلغ الذي طلبته الأمم المتحدة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن حتى نهاية عام 2020 البالغ 2,4 مليار دولار أمريكي، منها 180 مليون دولار أمريكي لدعم الاستجابة لجائحة فيروس كورونا.[49] تعهدت السعودية بتقديم 500 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ، منها 25 مليون دولار أمريكي لأنشطة مكافحة فيروس كورونا.[50] بلغ إجمالي التعهدات المالية السعودية في هذا المؤتمر 40٪ فقط من المساعدات المالية التي تعهدت بها عام 2019 والبالغة قيمتها 1,25 مليار دولار. أما الولايات المتحدة الأمريكية، ثاني أكبر مانح لليمن، التي تعهدت بـ920 مليون دولار عام 2019، فقد خفضت مساهمتها لعام 2020 وتعهدت فقط بـ225 مليون دولار، أي 24٪ فقط من تعهداتها للعام الماضي. وفي 6 مايو/أيار، أعلنت الولايات المتحدة أن التزامها البالغ 225 مليون دولار كمساعدات طارئة سيخصص لتمويل خطة الغذاء لبرنامج الغذاء العالمي في المناطق الجنوبية، مع الحد من العمليات في شمال اليمن حيث لم تحل بعد مشكلة عرقلة الحوثيين لوصول المساعدات.[51] لم تعلن أي من دول الخليج الأخرى بما فيها الإمارات العربية المتحدة

46) إدوارد بورك، "دم واحد ومصير واحد؟ علاقات اليمن مع مجلس التعاون الخليجي"، برنامج الكويت للتنمية والحوكمة والعولمة في دول الخليج، كلية لندن للاقتصاد، يونيو/حزيران 2012، eprints.lse.ac.uk/55241/1/Burke_2012.pdf، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

47) "التحويلات إلى اليمن تنخفض مع زيادة الاحتياجات في ظل الحرب وجائحة كورونا"، أوكسفام، 1 يونيو/حزيران 2020، https://reliefweb.int/report/yemen/remittances-yemen-plummet-needs-surge-amid-war-and-coronavirus، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

48) خلود الحلالي، "3 طائرات ومطار واحد بانتظار آلاف اليمنيين العالقين"، اندبندت عربية، https://www.independentarabia.com/node/126121/الأخبار/العالم-العربي/3-طائرات-ومطار-واحد، تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020.

49) "تقرير الوضع في اليمن"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 3 يونيو/حزيران 2020، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-situation-report-3-june-2020-enar، تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2020.

50) "التعهدات بالمساعدات اليمنية ليست كافية"، ذا نيو هيومنترين، 3 يونيو/حزيران 2020، https://www.thenewhumanitarian.org/news/2020/06/03/Yemen-coronavirus-aid-pledges-Saudi-Arabia، تم الاطلاع في 10 يوليو/تموز 2020.

51) "الولايات المتحدة تعلن عن مساعدات إنسانية إضافية للشعب اليمني"، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 7 مايو/أيار 2020، https://www.usaid.gov/news-information/press-releases/may-6-2020-united-states-announces-additional-humanitarian-aid-people-yemen، تم الاطلاع في 10 مايو/أيار 2020.

وقطر والكويت عن أي تعهدات بتمويل الاستجابة الإنسانية لليمن خلال المؤتمر هذا العام. من الجدير بالذكر أن الإمارات العربية المتحدة كانت ثالث أكبر دولة مانحة لليمن بتعهدات بلغت قيمتها 489 مليون دولار أمريكي عام 2019.

الشكل 3: التحول في تعهدات المانحين لليمن بين العامين 2019 و2020 (مليون دولار أمريكي)

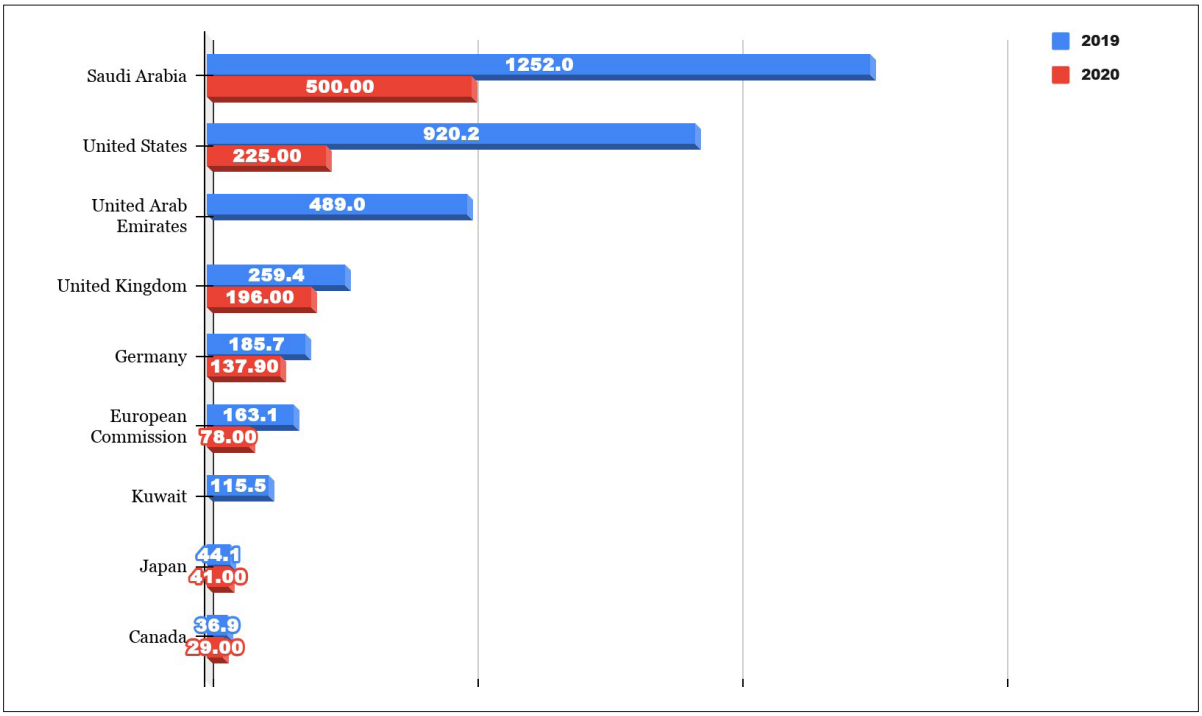

المصدر: خدمة التتبع المالي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.(52)

بشكل عام، تلقت اليمن حتى أوائل يوليو/تموز من العام الجاري، حوالي 602 مليون دولار أمريكي في شكل تعهدات بالمساعدات الخارجية، أي حوالي 17,8٪ من إجمالي المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن البالغة 3,38 مليار دولار لعام 2020 ونصف المساهمات البالغة 1,27 مليار دولار المدفوعة في نفس التاريخ من العام الماضي،[53] وينذر هذا الانخفاض الكبير في المساعدات، بالتزامن مع انتشار فيروس كورونا الذي زاد من حاجة البلاد إلى الدعم، بزيادة مأساوية لوطأة الأزمة الإنسانية الحالية. يستمر فيروس كورونا بالانتشار في جميع أنحاء اليمن منذ أبريل/نيسان، في الوقت الذي لجأت فيه سلطات الحوثيين تحديداً إلى التعتيم على معدلات الوفيات المرتفعة في محاولة للحفاظ على المصالح الاقتصادية وتوسيع سيطرتها العسكرية عبر جبهات الحرب.[54]

52) "اليمن - خدمة التتبع المالي"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ، تم الاطلاع في 28 أبريل/نيسان 2020. https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2020 "فعالية على الإنترنت: الأزمة والبقاء على قيد الحياة في ظل جائحة كورونا في اليمن"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 29 أبريل/نيسان 2020، https://www.csis.org/events/online-event-crisis-and-survival-amidst-covid-19-yemen، تم الاطلاع في 5 مايو/أيار 2020.

53) المرجع نفسه.

54) أسامة الروحاني، "تكتم الحوثيين على تفشي كورونا: تمهيد للموت والمعاناة مع حلول العيد"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 22 مايو/أيار 2020، https://sanaacenter.org/publications/analysis/9994، تم الاطلاع في 17 يوليو/تموز 2020.

الشكل رقم 4: اتجاهات المساعدات الخارجية لليمن أثناء النزاع

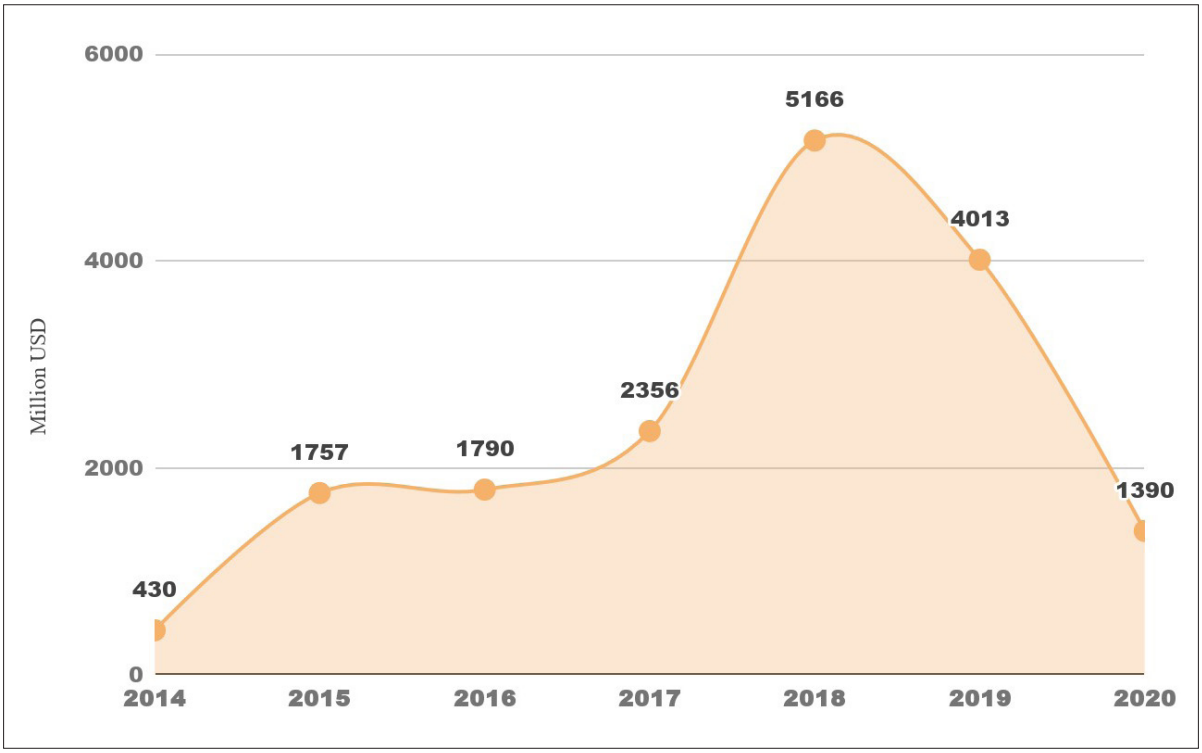

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الاتجاهات في خطة الاستجابة /متطلبات الخطة، 2020.[56][55]

أكبر تهديد بخفض المساعدات إلى اليمن ناتج عن الآثار السلبية العامة لجائحة فيروس كورونا على العديد من البلدان بما فيها الجهات المانحة الرئيسية لليمن. فالعديد من الدول المانحة أقدمت على تحويل إنفاقها نحو الأولويات المحلية أو نحو برامج الطوارئ الدولية لمكافحة الجائحة. أنشأت الأمم المتحدة نهاية شهر مارس/آذار، خطة استجابة إنسانية عالمية للتعامل مع عواقب جائحة كورونا في البلدان الضعيفة، وقد ساهم المانحون حتى الآن بمبلغ 1,57 مليار دولار لدعم الخطة وذلك من إجمالي 7,32 مليار دولار مطلوبة لتمويلها.[57]

كما تمت إعادة توجيه بعض أموال المساعدات المفترض تقديمها لليمن من عدة مجموعات تعنى بالعمليات الإنسانية المنقذة للحياة (الأمن الغذائي والحماية) نحو أنشطة الإغاثة المتعلقة بجائحة كورونا. وكشف خبير رفيع المستوى يعمل في واحدة من أكبر المنظمات الدولية العاملة في اليمن، أن أحد المانحين الدوليين الذين وعدوا في السابق بمليون دولار أمريكي لتنفيذ برنامج إغاثة يركز على الأطفال، ألغى فجأة تعهده بدفع المبلغ وأعاد توجيهه إلى بلد آخر يعاني من انتشار جائحة كورونا.[58]

55) "اليمن، خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2020"، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، https://fts.unocha.org/appeals/925/summary، تم الاطلاع في 11 يوليو/تموز 2020.

56) "مؤتمر اليمن 2020"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2 حزيران/يونيو 2020، https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-conference-2020-high-level-pledging-event-humanitarian-crisis-yemen-financial، تم الاطلاع في 11 يوليو/تموز 2020.

57) "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفيروس كورونا"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، https://www.unocha.org/covid19، تم الاطلاع في 30 أبريل/نيسان 2020.

58) مقابلة مع أحد كبار الخبراء العاملين في منظمة غير حكومية دولية مقرها صنعاء، صنعاء، أوائل أبريل/نيسان 2020.

وفي أبريل/نيسان، ذكرت وكالة ذا نيو هيومنترين أنه من المحتمل أن تخضع ميزانيات المساعدات لتعديلات في الأشهر التالية استجابةً للجائحة، مما قد يؤدي إلى تحويل الإنفاق عن الأولويات الأخرى.[59]

بمعزل عن جائحة كورونا، كانت الدول والوكالات الدولية المانحة قد أقدمت قبل الوباء على سحب تمويل بعض برامجها نتيجة الخلاف مع سلطات الحوثيين فيما يخص تحويل وجهة المساعدات والقيود التي تفرضها على وصولها، حيث علقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في مارس/آذار مساعداتها للمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، والتي يسكن فيها قرابة 70٪ من سكان اليمن، وذلك رداً على عرقلة الحوثيين للعمليات الإنسانية[60] فيما أعلن برنامج الغذاء العالمي أنه سيخفض المساعدات الغذائية الإنسانية للمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون بنسبة 50٪ مما يؤثر على ما يقدر بنحو 8/5 مليون مستفيد في ظل عمليات حظر التجول وفقدان الوظائف المرتبطة بفيروس كورونا.

بدا تأثير الانخفاض المحتمل للمساعدات واضحاً على عمل المنظمات غير الحكومية الدولية التي لم يعد بوسعها مواصلة دعم برامج الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد إذ قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك لمجلس الأمن في منتصف أبريل/نيسان إن 31 من أصل 41 مشروع للأمم المتحدة في اليمن قد توقف بسبب نقص التمويل[61] كرر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش هذا التحذير في مؤتمر إعلان التبرعات لليمن الذي عقد في يونيو/حزيران.

في ذات السياق، يواجه قطاع الصحة في اليمن، والذي يعاني حاليًا من تداعيات كارثية نتيجة جائحة كورونا، انخفاضا أكبر للمساعدات الإنسانية حيث حذرت منظمة الصحة العالمية من أن 80٪ من خدماتها الصحية قد تتوقف اعتبارًا من نهاية أبريل/نيسان، بما في ذلك الحوافز والبدلات التي تدفعها للعاملين الصحيين في جميع أنحاء البلاد[62] وأوقفت الأمم المتحدة المدفوعات لـ 10,000 شخص من مقدمي خدمات الرعاية الصحية والمستجيبين الصحيين في الخطوط الأمامية أوائل يونيو/حزيران،[63] في حين قال صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو المزود الوحيد لأدوية وإمدادات الصحة الإنجابية المنقذة للحياة في البلاد، إنه سيتعين عليه إغلاق ما يصل إلى 90٪ من مراكز خدمات الصحة الإنجابية المنقذة للحياة عبر أنحاء البلاد.[64] أما اليونيسيف التي تناشد المانحين بتقديم 514 مليون دولار لأنشطتها للعام 2020، منها 53 مليون دولار أمريكي

59) "تمويل المساعدات الطارئة لفيروس كورونا"، ذا نيو هيومنترين، 23 أبريل/نيسان 2020، https://www.thenewhumanitarian.org/news/2020/04/23/Coronavirus-emergency-aid-funding، تم الاطلاع في 16 يوليو/تموز 2020.

60) سارة الديب وماجي ميشيل، " تمديد حظر التجول مع إعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعليق المساعدات في اليمن"، أسوشيتد برس، 27 مارس/آذار 2020، https://apnews.com/da725942eb2c1f2761b28cba55816fec، تم الاطلاع في 16 يوليو/ تموز 2020.

61) "الصراع والفقر وعدم المساواة تقوض مكافحة فيروس كورونا في اليمن"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 19 أبريل/نيسان 2020، https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/blog/2020/conflict-poverty-and-inequality-undermine-the-covid-19-fight-in-.html، تم الاطلاع في 20 أبريل/نيسان 2020.

62) "فعالية على الإنترنت: الأزمة والبقاء على قيد الحياة في ظل جائحة كورونا في اليمن"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 29 أبريل/نيسان 2020، https://www.csis.org/events/online-event-crisis-and-survival-amidst-covid-19-yemen، تم الاطلاع في 5 مايو/أيار 2020.

63) "عمليات المساعدات اليمنية في خطر حيث كانت التبرعات أقل بمليار دولار من المطلوب"، بي بي سي، 3 يونيو/حزيران 2020، https://www.bbc.com/news/world-middle-east-52903440، تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2020.

64) "الحياة والموت لنساء وفتيات اليمن مع تبخر التمويل"، أخبار الأمم المتحدة، 30 مايو/أيار 2020، https://news.un.org/en/story/2020/05/1065122، تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2020.

للاستجابة لفيروس كورونا، فإنها لم تحصل من هذا المبلغ سوى على 10٪ فقط.[65] وقالت اليونيسف إنها ستضطر إلى تعليق أنشطتها تدريجياً وقد تغلقها كلياً بحلول نهاية أكتوبر/تشرين الأول في حال لم تؤمن لها الأموال اللازمة، الأمر الذي سيحرم 5 ملايين مواطن في 15 مدينة رئيسية في اليمن من الوصول إلى المياه النظيفة ويدفع ملايين الأطفال إلى "حافة المجاعة" بسبب التدهور في وضعهم الغذائي.[66]

الانكماش الاقتصادي والانهيار في تدفقات الإيرادات العامة

وبالرغم من عدم توفر مؤشرات نهائية، فإن تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد اليمني الهش، الذي تدمر بالفعل خلال خمس سنوات من الصراع، سيكون كبيراً بالتأكيد. سيؤدي التراجع المتوقع في الموارد الخارجية إلى انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي، وتوسع فجوات العجز في ميزان الحساب الجاري للحكومة والموازنة العامة، وإضعاف المؤسسات الاقتصادية الرئيسية مثل البنك المركزي اليمني. انخفاض التحويلات بنسبة 70٪، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، سيؤدي بدوره إلى انكماش متوقع بنسبة 10-15٪ في إجمالي الناتج المحلي.[67] ومن المرجح أيضاً أن يؤدي الانخفاض الحاد في الأنشطة الاقتصادية إلى انخفاض كبير في فرص العمل وحرمان ملايين المواطنين اليمنيين من دخلهم الأساسي. سيؤدي الانخفاض الكبير في المساعدات المقدمة لليمن خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق، إلى تسريح العديد من المواطنين اليمنيين الذين تم توظيفهم بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل قطاع المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد.

أثرت إجراءات احتواء فيروس كورونا وإغلاق بعض القطاعات التجارية والخدمية في المناطق الشمالية التي يسيطر عليها الحوثيون على العديد من القطاعات لا سيما الشركات الصغيرة والأصغر والمتوسطة التي تهيمن على القطاع الخاص وتشكل القطاع غير الرسمي الذي يوظف حوالي 73٪ من إجمالي القوى العاملة في اليمن.[68] شملت إجراءات مكافحة فيروس كورونا إغلاق مؤسسات التعليم الأهلي في منتصف العام الدراسي وعانت المطاعم من الانخفاض في الطلب إذ اقتصر عملها على الطلبات الخارجية فقط. كما تعطل عمل قطاع النقل بسبب القيود التي فرضتها السلطات في كل من صنعاء وعدن، مما قلل من حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود الدولية والداخلية في اليمن. كما أثرت هذه القيود على شركات تأجير السيارات والسائقين الذين يكسبون رزقهم من العمل في خدمة النقل. وأصيبت الأنشطة الصناعية والتجارية بالشلل الحاد نتيجة انخفاض الطلب والقيود المفروضة على حركة البضائع فضلاً عن الضرائب المزدوجة التي تفرضها السلطات في كل من عدن وصنعاء. وفي هذا الشأن، كان قرار حكومة الحوثيين بصنعاء في 13 يوليو/تموز برفع إجراءات الاحتواء والسماح بإعادة فتح المطاعم والحمامات العامة وقاعات الأفراح والمتنزهات بمثابة انفراجة إلى حد ما.[69]

65) "اليمن بعد 5 سنوات: الأطفال والنزاع وفيروس كورونا"، اليونيسف، 26 يونيو/حزيران 2020، https://www.unicef.org/yemen/reports/yemen-5-years-children-conflict-and-covid-19، تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2020.

66) المرجع نفسه.

67) بالنظر إلى أن حصة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي كانت 19.9% عام 2016 و23.7% عام 2017، فإن انخفاض التحويلات بنسبة 70% يعني أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ستنخفض بين 10% إلى 15%.

68) "خلق فرص عمل جديدة في اليمن"، إعادة تصور اقتصاد اليمن، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2018، https://devchampions.org/publications/policy-brief/Generating-new-employment-opportunities، تم الاطلاع في 4 يوليو/تموز 2020.

69) "صنعاء: صدور قرار بإعادة فتح .."، وكالة الصحافة اليمنية، 13 يوليو/تموز 2020، http://www.ypagency.net/276724، تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2020.

على عكس العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي طبقت سلسلة من تدابير الإغاثة الاقتصادية بما في ذلك دعم القوى العاملة وتأجيل الضرائب والمدفوعات الأخرى، وتقديم الدعم المالي للقطاعات المتضررة والشركات الصغيرة والمتوسطة، لم تتبنَ الحكومة اليمنية ولا سلطات الأمر الواقع في صنعاء أي سياسات لتخفيف الآثار السلبية للجائحة على القطاع الخاص.

من المرجح أن تعاني المالية العامة للحكومة اليمنية - الضعيفة أصلاً - من عجز أكبر نتيجة للاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا وانخفاض الدعم السعودي للبنك المركزي في عدن. وقد ازداد الأمر تعقيداً في 25 أبريل/نيسان، عقب إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي "الإدارة الذاتية" وحالة الطوارئ في جميع أنحاء جنوب اليمن، وسيطرته على المؤسسات العامة وإعادة توجيه جميع الضرائب والرسوم في عدن والمحافظات المجاورة مثل لحج والضالع إلى حسابات خاصة في البنك الأهلي اليمني بدلا عن البنك المركزي.[70] أدى ذلك إلى تهميش دور وسلطة الحكومة اليمنية، وتقسيم موارد الدولة، وتعميق الأزمة الاقتصادية والتشرذم، مع وجود ثلاثة أطراف متصارعة - الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، وجماعة الحوثيين المسلحة، والمجلس الانتقالي الجنوبي - والتي تدير جميعها مؤسسات اقتصادية موازية في مناطق سيطرتها تتنافس للسيطرة على السياسات النقدية والمالية للدولة. حال هذا الانقسام دون ظهور أي إجراءات متسقة ومنسقة للتعامل مع العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن تنخفض إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية نسبيًا مع الانكماش في الأنشطة الاقتصادية. ففي قطاع الهيدروكربونات وحده، سيؤدي انخفاض أسعار النفط العالمية إلى انخفاض الإيرادات العامة بنحو 60٪ عام 2020.[71]

كما تواجه الحكومة اليمنية أيضًا نقصًا حادًا في السيولة بالريال اليمني. ولمعالجة النقص وتعويض العجز المتزايد في الموازنة العامة، تبنى البنك المركزي اليمني في عدن سياسة نقدية توسعية اندفاعية تمثلت بطبع أوراق نقدية جديدة - حوالي 300 مليار ريال تلقاها من شركة غونزاك الروسية على ثلاث دفعات بين مايو/أيار ونهاية يونيو/حزيران.[72] ومن هذا المبلغ الإجمالي للأوراق النقدية الجديدة، استولى المجلس الانتقالي الجنوبي على 60 مليار ريال (الدفعة الثانية) و130 مليار ريال (الدفعة الثالثة) من ميناء عدن ومطار المكلا. وجاءت هذه الخطوة كجزء من سياسة المجلس الانتقالي الجنوبي المعلن عنها في منتصف يونيو/حزيران بمنع إصدار أي أوراق نقدية جديدة، وهو إعلان غير ملزم للبنك المركزي، إذ لا يحمل صفة قانونية بل يعد تدخل غير رسمي في وظائف البنك المركزي اليمني النقدية، ولكن من منظور المجلس الانتقالي الجنوبي هو ضروري للحد من الإنخفاض الذي جرى في الآونة الأخيرة في سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي.[73] مع وجود أكبر قدر من سيولة الريال اليمني تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي فمن غير الواضح ما إذا كان سيتم إصدار بعض الأوراق

70) لمزيد من المعلومات التفصيلية حول هذا الموضوع يرجى الاطلاع على: " النشرة الاقتصادية اليمنية: سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن تشل البنك المركزي وتهدد المالية العامة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 17 يونيو/حزيران 2020، https://sanaacenter.org/publications/analysis/10219، تم الاطلاع في 30 يوليو/تموز 2020.

71) يعود التراجع في عائدات النفط من مبيعات النفط الخام اليمني المصدر إلى كون الحكومة اليمنية قد حددت سعر النفط في الموازنة العامة للدولة لعام 2020 عند 50 دولار للبرميل.

72) "النشرة الاقتصادية اليمنية: سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن تشل البنك المركزي وتهدد المالية العامة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 17 يونيو/حزيران 2020، https://sanaacenter.org/publications/analysis/10219، تم الاطلاع في 30 يوليو/تموز 2020.

73) "كورونا والانتقالي يدفعان الحكومة للتوسع في طباعة النقود"، المصدر أونلاين، 30 يونيو/حزيران 2020، https://almasdaronline.com/articles/197055، تم الاطلاع في 2 يوليو/تموز 2020.

النقدية الجديدة لتغطية النفقات الحكومية المرتفعة والتي تشمل رواتب الموظفين الحكوميين الشهرية المقدرة بـ 62 مليار ريال يمني.[74] من المرجح أن يؤدي الانقسام الشديد في إدارة المالية العامة، المصحوب بانخفاض الإيرادات في المناطق التي لا يسيطر عليها الحوثيون، إلى تعليق رواتب الموظفين الحكوميين ودفعات الموظفين المتقاعدين، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تقلص الطلب الاقتصادي الكلي الضروري لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

استنفاد احتياطيات البنك المركزي والانهيار الوشيك لقيمة الريال

استنفد البنك المركزي اليمني في عدن تقريبًا احتياطياته من النقد الأجنبي الضروري لتمويل فواتير الواردات المرتفعة إلى البلاد والحفاظ على قيمة الريال اليمني. وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة، كان البنك المركزي اليمني قد استخدم تقريبًا كامل الوديعة السعودية البالغة ملياري دولار والتي قدمت لليمن في ربيع عام 2018 لتمويل استيراد خمس سلع أساسية مختارة. وفي الوقت الحالي، فإن المبلغ المتبقي من الوديعة السعودية أقل من 200 مليون دولار - مبلغ لا يكفي لتغطية حتى شهر واحد من الواردات. وحتى الآن، لم تظهر السعودية أي بادرة تشير إلى أنها ستقدم وديعة جديدة لتجديد احتياطيات البنك المركزي اليمني. وبالتالي، قد تتفاقم أزمة صرف النقد الأجنبي بشكل متزامن مع انخفاض عائدات النفط والغاز نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

سيؤدي انقطاع أو حتى انخفاض التدفقات المنتظمة من النقد الأجنبي لدعم الواردات الغذائية إلى البلاد أيضًا إلى تجدد تقلبات الاقتصاد الكلي وتفاقم أزمة الريال، وربما دفع ملايين اليمنيين المحرومين من حقوقهم نتيجة الحرب نحو حافة مجاعة غير مسبوقة. تواجه اليمن حالياً تحديات كبيرة في تمويل فواتير الواردات المرتفعة، والتي تشمل 90٪ من الاحتياجات الغذائية للبلاد. ومع نفاد الوديعة السعودية الذي يلوح في الأفق، من المتوقع أن يعلق البنك المركزي اليمني في عدن الآلية الحالية لتمويل الواردات في الأشهر القليلة المقبلة.

يشير تقلص الموارد الأجنبية التي تدعم الريال اليمني إلى إحتمال حدوث انخفاض كبير في قيمة الريال. أدى النظام المزدوج لإدارة العملة، والناتج عن حظر سلطات الحوثيين تداول العملة الجديدة في مناطق سيطرتها إلى اتساع الفجوة في أسعار الصرف بين صنعاء وعدن وارتفاع أسعار السلع الغذائية.[75] ففي نهاية يونيو/حزيران، بلغ سعر الصرف في صنعاء 617 ريال لكل دولار أمريكي، بينما بلغ في عدن 755 ريال لكل دولار أمريكي، بالمقارنة مع 11 أبريل/نيسان، عند الإعلان رسمياً عن أول حالة كورونا في اليمن، كان سعر الصرف في عدن 666 ريال يمني لكل دولار أمريكي.[76]

بالإضافة إلى ما سبق، ستزداد تقلبات العملة نتيجة سياسة التوسع النقدي المتوقع من البنك المركزي اليمني في عدن تبنيها للتعويض عن تضاؤل الموارد العامة، ما

74) منصور علي البشيري، "الإجراءات الاقتصادية لبناء الثقة - رواتب موظفي الخدمة المدنية"، إعادة تصور اقتصاد اليمن، 18 مارس/آذار 2019، https://devchampions.org/publications/policy-brief/civil-servant-salaries، تم الاطلاع في 5 مايو/أيار 2020.

75) أنتوني بيسويل، "النشرة الاقتصادية اليمنية: الحرب من أجل السيطرة النقدية تدخل مرحلة جديدة خطيرة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 يناير/كانون الثاني 2020، https://sanaacenter.org/publications/analysis/8674، تم الاطلاع في 17 يوليو/تموز 2020.

76) "تدهور سعر صرف الريال اليمني"، إعادة تصور اقتصاد اليمن، 7 يوليو/تموز 2020، https://devchampions.org/publications/flash-reports/deterioration_of_the_foreign_exchange_rate_of_the_yemeni_rial، تم الاطلاع في 11 أغسطس/آب 2020.

قد يكون له تداعيات غير مباشرة كتقويض النظام النقدي القائم على الريال اليمني بشكل أكبر، لا سيما مع اعتماد السكان المتزايد على العملات الأجنبية مثل الدولار الأمريكي والريال السعودي للحفاظ على قيمة أموالهم وإجراء المعاملات المالية.

وفي ظل الضغوط الهبوطية الوشيكة، من المرجح أن تنخفض قيمة الريال بسرعة إلى أدنى مستوياتها في التاريخ، متجاوزة سقف الألف ريال يمني لكل دولار أمريكي في سوق الصرف الموازي بحلول نهاية العام، وذلك إذا استمرت الظروف الاقتصادية السيئة على ما هي عليه. وإذا انخفض الدعم المالي الخارجي الحالي - الذي يأتي بشكل أساسي عبر التحويلات والمساعدات الخارجية - بنسبة 30٪-50٪، فإن عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للمساعدات الغذائية الطارئة والبالغ عددهم حالياً 17 مليون شخص سيزداد إلى أكثر من 20 مليون شخص.

الاضطرابات في سلاسل التوريد

كان لإغلاق المصانع في الصين وللاضطرابات بشكل عام في أسواق المصدرين الرئيسيين لليمن بسبب فيروس كورونا آثار سلبية محسوسة في قطاعات التصنيع والتجارة وتجارة التجزئة اليمنية وفي الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من اضطرابات في سلاسل التوريد، ومن التأخير، وزيادة التكاليف، والنقص في توفر المواد الخام اللازمة لإنتاج السلع المتدفقة إلى اليمن. 41٪ من إجمالي الواردات إلى اليمن عام 2016 كان مصدرها الإمارات العربية المتحدة والسعودية وعُمان.[77] وتعتبر الصين رابع أكبر مصدر للسلع، وتحديداً الآلات والأجهزة الكهربائية والملابس، إلى اليمن. كان لإغلاق المصانع في الصين وتعطل أنشطة أبرز المصدرين إلى اليمن بسبب فيروس كورونا آثار سلبية محسوسة في قطاعات التصنيع والتجارة وتجارة التجزئة اليمنية وفي الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من اضطرابات في سلاسل التوريد، ومن التأخير، وزيادة التكاليف، والنقص في توفر المواد الخام اللازمة لإنتاج السلع.

كما أن التدابير غير المنسقة بين اليمن والدول المجاورة لمكافحة فيروس كورونا قد تؤثر أيضًا على الصادرات اليمنية في قطاعات الزراعة والأسماك والهيدروكربونات، فقد احتجزت الشاحنات التجارية عند نقاط التفتيش والمعابر الحدودية وأجبرت في بعض الأحيان على الوقوف في طوابير لعدة أيام بفعل إجراءات الحجر الصحي. أدت هذه القيود المفروضة على الحركة إلى تأخير وصول السلع الغذائية الأساسية إلى الأسواق الشمالية لمدة وصلت إلى شهر كامل أحيانا، ما قد يكون سبباً وراء تسريع النضوب التدريجي لمخزون البلاد من الأغذية والأدوية والسلع التكميلية.[78] كما أدت الاضطرابات في سلاسل التوريد إلى ارتفاع أسعار المواد غير الغذائية المستخدمة لمكافحة انتشار فيروس كورونا مثل الكمامات والقفازات التي تستخدم لمرة واحدة، والمعقمات والصابون السائل إذ زادت أسعارها بأكثر من 800٪ منذ أوائل شهر مارس/آذار.[79]

77) "بيانات التجارة اليمنية"، حلول متكاملة للتجارة العالمية، https://wits.worldbank.org/countrysnapshot/en/YEM، تم الاطلاع في 2 يوليو/تموز 2020.

78) تخضع البضائع المستوردة عبر الموانئ البحرية والبرية لإجراءات فحص مزدوجة، الأولى في الموانئ والمنافذ البرية التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، والثانية في حدود المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ويقوم كل منهما بحجز البضائع لمدة 14 يومًا.

79) مقابلة مع صيادلة يمنيين، صنعاء، ابريل/نيسان 2020.

التوصيات:

للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين

- يجب على الأمم المتحدة وبدعم من أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين ممارسة ضغوط عملية على أطراف النزاع للتوقيع على اتفاق وقف إطلاق نار غير مشروط ينهي القتال في جميع الجبهات العسكرية، ورفع القيود غير المبررة التي وضعتها الأطراف المشاركة في الحرب على وصول المساعدات الإنسانية، وتوزيع المعونات، وحركة جميع السلع والإمدادات التجارية، بما في ذلك الإمدادات الطبية اللازمة لمكافحة فيروس كورونا، إلى البلاد وعبر مناطق اليمن.
- يجب على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية والجهات المانحة الاستجابة وتقديم دعم كاف للأولويات الحرجة للتخفيف من الآثار السلبية لفيروس كورونا، وحماية مصالح الأسر والمجتمعات الضعيفة، وضمان وصولهم المنتظم إلى الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية والدخل المنقذ للحياة. يجب على هذا الدعم أن يتبني نهجاً متكاملاً لتقديم المساعدات الإنسانية والتصدي للجائحة.
- يجب إنشاء صندوق طوارئ لجمع المساعدات المالية من المانحين المحتملين مثل، الصندوق التابع لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة فيروس كورونا، والسعودية والإمارات العربية المتحدة، وغيرها، وتوجيه تلك المساعدات لمعالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن فيروس كورونا. يجب أن يُدار الصندوق عبر إدارة شاملة ووفقاً لآلية تنسيقية تتضمن ممثلين من الأمم المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الدولية والمحلية وممثلين عن السلطات المختلفة على الأرض، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. يمكن تخصيص جزء من عائدات صندوق الطوارئ هذا لدعم القطاع الخاص، وتحديداً الشركات الصغيرة والمتوسطة، من أجل حماية الأنشطة الاقتصادية ومساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتأثرة بالتدابير الوقائية للجائحة كإغلاق الأعمال التجارية.
- ينبغي على أصحاب المصلحة الدوليين جعل الملف الاقتصادي أولوية قصوى، كجزء من جهود التخفيف من تداعيات جائحة كورونا، ويجب أن تبذل الجهود تحديداً لإنهاء الانقسام الحالي بين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية في البلاد، وأهمها البنك المركزي اليمني، والضغط نحو تبني سياسة نقدية موحدة لوقف حرب العملة، وإنهاء السياسات المتناقضة التي تحكم أنشطة القطاع المصرفي، وتنظيم استيراد المواد الغذائية ومستلزمات الوقود.
- يمكن لأي نهج جديد يهدف إلى إنهاء الانقسام في سياسات الاستيراد اليمنية أن يقدم تصوراً لإنشاء آلية تمويل استيراد شاملة تشمل البنك المركزي اليمني بعدن وصنعاء، والبنوك اليمنية والغرفة التجارية اليمنية كلاعبين رئيسيين في تسهيل الواردات إلى البلاد، لضمان الوصول العادل إلى الغذاء والسلع الأساسية غير الغذائية لجميع المناطق اليمنية. يجب أيضاً إشراك القطاع الخاص والمنظمات المحلية في آلية مراقبة تدفقات الواردات وتوزيع السلع الأساسية (مثل مجموعة القطاع الخاص اليمني ووكالة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر (**SMEPS**)).
- يجب على أصحاب المصلحة الدوليين مناصرة الاستئناف التدريجي لدفع رواتب الموظفين الحكوميين في جميع أنحاء البلاد من خلال تفعيل المبادرة القاضية

بتحصيل إيرادات ميناء الحديدة وتحويلها لدفع مرتبات الموظفين واستمرار التحويلات النقدية الاجتماعية التي تمنح للأفراد الأكثر فقرًا وكبار السن المسجلين في قوائم التقاعد لمؤسسات التقاعد الاجتماعي.

- يجب على أصحاب المصلحة الدوليين الضغط على الأطراف المتحاربة في الجنوب للسماح بالاستئناف التدريجي لإنتاج النفط والغاز، لمساعدة الحكومة اليمنية على تعويض الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة الناجم بشكل رئيسي عن العواقب المباشرة وغير المباشرة لفيروس كورونا عالميًا وعلى المستوى الوطني.

للسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي

- يجب على السعودية أن تحافظ على دعمها المالي للحكومة المعترف بها دوليًا من خلال تقديم وديعة جديدة لدى البنك المركزي اليمني لتجديد احتياطيات النقد الأجنبي التي تكاد أن تنفد، لاستعادة قدرة البنك على تمويل استيراد السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء، والحفاظ على قيمة الريال والقوة الشرائية للشعب.
- يجب على دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الإمارات العربية المتحدة العضو الرئيسي في التحالف العسكري الذي تقوده السعودية، وإحدى أكبر الجهات المانحة لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن في السنوات السابقة، مواصلة دعم المساعدات في جميع أنحاء البلاد ومشاريع التنمية في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية. كما تتحمل دولة الإمارات العربية المتحدة المسؤولية الأخلاقية عن معالجة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الصراع المتعدد الأوجه التي كانت طرفاً فيه.
- يجب على السعودية ودول الخليج الأخرى سن سياسات ملموسة لمساعدة العمال من المغتربين اليمنيين على النجاة من الآثار السلبية لجائحة كورونا في أسواق العمل لديها. ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إعفاء المغتربين اليمنيين من دفع رسوم الإقامة الخاصة بهم وبعائلاتهم، ورسوم تحويل الكفالة، والرسوم المالية الأخرى المفروضة بموجب سياسات التوطين في دول مجلس التعاون الخليجي حتى انتهاء الوباء وانتهاء الصراع الجاري.

للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وسلطات الأمر الواقع في صنعاء (جماعة الحوثيين المسلحة)

- يجب على الحكومة اليمنية والسلطات في صنعاء تنفيذ سياسات واضحة لإلغاء الضرائب المفروضة في القطاعات الهامة والمعرضة للتأثر سلباً نتيجة جائحة كورونا، مثل الشركات الطبية والصيدلانية والمرافق الصحية، مقابل التزام تلك الشركات والمرافق بخفض تكلفة خدماتها. كما يجب على السلطات تقديم استثناءات ضريبية وجمركية على الأغذية والسلع الأساسية المنتجة محليًا والمستوردة من الخارج.
- يجب على أطراف النزاع مراجعة موازناتها من أجل تخصيص موارد محلية كافية، وإعطاء الأولوية للإنفاق على مرافق الصحة العامة كوسيلة لاستعادة الحد الأدنى من قدراتها لتوفير الخدمات الصحية الأساسية واحتواء انتشار فيروس كورونا.

حول "مبادرة إعادة تصور الاقتصاد اليمني"

تهدف مبادرة إعادة تصور اقتصاد اليمن إلى المساهمة في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات وتحقيق الاستقرار (الاقتصادي) والتنمية المستدامة في اليمن من خلال بناء توافق حول أهم السياسات التنموية والاقتصادية من خلال إشراك وتعزيز الأصوات اليمنية الفاعلة في هذا المجال من مختلف أطياف المجتمع اليمني الفاعلين في مجال التنمية والاقتصاد وإعادة الإعمار في اليمن، وكذلك التأثير بشكل إيجابي على اجندة التنمية المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة باليمن، تنفذ هذه المبادرة بالشراكة التنفيذية ما بين مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO)، وديب روت للاستشارات، ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، وبتمويل قبل الاتحاد الأوروبي وسفارة المملكة الهولندية في اليمن.

لمزيد من المعلومات والمنشورات السابقة: www.devchampions.org

الشركاء المنفذين

يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون بين ثلاثة شركاء:

SANA'A CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية:

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية..
www.sanaacenter.org

Deep Root
RESEARCH . ANALYSIS . ADVISORY

ديب روت للاستشارات:

شركة استشارية تهتم بقضايا التنمية في اليمن. تهدف ديب روت إلى تقديم العون لكل من شركاء التنمية الدوليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة اليمنية لتوجيه تدخلاتهم بناء على فهم أوسع للسياقات المحلية والوطنية في اليمن وبناء على أفضل الممارسات الدولية. تتمتع إدارة ديب روت ومجلسها الاستشاري بخبرة طويلة في القطاعين العام والخاص وفي منظمات المجتمع المدني في اليمن وعلى المستوى الدولي.
www.deeproot.consulting

CARPO
Center for Applied Research in Partnership with the Orient

مركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق (CARPO):

منظمة المانية يتركز عملها فيما له علاقة بالأبحاث وتقديم الاستشارات والتبادل، مع التركيز على تنفيذ المشاريع عبر التعاون والشراكة مع أصحاب المصلحة في الشرق الأوسط. يمتلك فريق CARPO خبرات طويلة في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع شركاء في الإقليم، وأيضاً يتمتعون بمعرفة عميقة بالسياق اليمني.
www.carpo-bonn.org

بتمويل مشترك من: بعثة الاتحاد الأوروبي وسفارة مملكة هولندا في اليمن.

للتواصل: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، شارع حده، صنعاء، اليمن - البريد الإلكتروني: info@devchampions.org